

رؤية العقد التكنولوجي والخدمي

د. أمجد غانم - الأمين العام لمجلس الوزراء

أنتهجت الحكومة الحالية بقيادة رئيس الوزراء د. محمد اشتية، في سعيها لتحقيق مستويات تنموية أعلى في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية والخدمات والتكنولوجيا، مفهوم التخطيط التنموي بالعنقود Clusters، هذه المنهجية تقوم على تعظيم الميزة التافسية النسبية التي تتمتع بها كل منطقة جغرافية من مناطق الوطن الفلسطيني، فمثلاً هناك العقد الزراعي في المحافظات التي تتمتع بمساحات زراعية واسعة ووفرة نسبية في المياه والخبرات الزراعية والأيدي العاملة الماهرة، كما هو الحال في شمال الضفة الغربية (قلقيلية وطولكرم وجنين وطوباس). وبالمثل فقد تم تحديد العقد الصناعي في كل من الخليل ونابلس، والعقد السياحي في محافظة بيت لحم وأريحا، وكذلك عقد قطاع غزة المتعدد، وعنقود القدس العاصمة.

تهدف المنهجية الجديدة للعمل بجهد مركز ومنظم مع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية لدعم جهود الحكومة في تعزيز المنتج الفلسطيني وتوفير فرص العمل ومقومات الصمود للمواطنين والشباب من خلال الاستثمار المباشر برفع قدرات العنصر البشري وتسويقه ومنتجاته وخبراته المتنوعة في كافة المجالات وبالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة محلياً وخارجياً.

أما في منطقة الوسط، في محافظة رام الله والبيرة، فقد أنشأت الحكومة مؤخراً **عقداً تكنولوجياً وخدماً** يتواقع مع قدرات وحجم الموارد البشرية المتوفرة في هذه المحافظة والأعمال التجارية فيها، حيث أنها مركز شركات التكنولوجيا والإتصالات والقطاع المصرفي، وشركات الخدمات الأخرى من سياحة واستشارات فنية قانونية ومالية وغيرها، بالإضافة لكونها مركز المؤسسات الحكومية. ويعمل في هذه المحافظة حوالي 400 شركة في مختلف التخصصات التكنولوجية والإتصالات، والتي توظف 8000 موظف تقريباً، وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي تساوي تقريباً 6% (مساهمة قطاع التكنولوجيا تساوي 3%).

إذن، ما هو العقد التكنولوجي والخدمي؟ وما هي الأعمال التي يستهدفها؟ ومن هم الشركاء الفاعلون في هذا العقد؟ وكيف سيؤدي هذا العقد إلى تحقيق النتائج المرجوة؟ وما هو حجم الطموحات التي تتطلع إلى تحقيقها؟ الجزء اللاحق من هذا المقال يتناول إلقاء الضوء على هذه الجوانب.

العقد التكنولوجي والخدمي هو جُهد حكومي منظم يحظى باهتمام عالٍ كونه يقوم بالدرجة الأولى على استثمار قدرات العنصر البشري الموجودة في فلسطين في إنتاج وتسويق خدمات تكنولوجية وهندسية وإدارية ومالية وقانونية متنوعة يمكن بيعها في السوق العالمية بسهولة نسبية، كونه يتجاوز معيقات الاحتلال المتغيرة في عراقيل إدخال المواد الخام الضرورية للإنتاج وتصدير المنتجات النهائية. والمنتجات النهائية من هذه الصناعات الخدمية سواءً كانت حلول تقنية أو

وثائق دراسات واستشارات أو مخططات أو برامج الكترونية أو تطبيقات ذكية وابتكارية تتطلب "نقل هذه البضاعة" بواسطة التراسل الإلكتروني من خلال الإنترن特 بين المؤسسات والشركات (والأفراد) المنتجة في فلسطين والشركات الخارجية في دول العالم المستفيدة من هذه الخدمات.



بناءً على ما سبق، أنشأت الحكومة العنقود التكنولوجي والخدمي من خلال لجنة مكونة من مؤسسات الإختصاص تشمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الريادة والتمكين، وزارة المالية، وزارة التعليم العالي، ديوان الموظفين العام، وسلطة النقد، بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء. مهمة هذه اللجنة وضع الخطة الواضحة لبناء وتجهيز بيئة فلسطينية eco-system ممكنة للنهوض بهذا القطاع بكافة جوانبه الفنية والقانونية والبشرية والمالية.

العنقود التكنولوجي والخدمي هو جهد حكومي متعدد الأبعاد مع الشركاء يستهدف تطوير قطاع التكنولوجيا والخدمات برؤية "المسامحه في خلق قطاع تكنولوجي وخدمي جاذب ومنافس في السوق الدولي ويتمنى معدلات نمو عالية". إن الهدف الإستراتيجي العام من العمل في هذا العنقود هو "المسامحة الفاعلة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة القيمة المضافة وخلق فرص عمل مستدامة في فلسطين وتعظيم الصادرات الخدمية لقطاع التكنولوجيا والخدمات ورفع قدرات شركات التكنولوجيا والخدمات بكافة أنواعها للوصول إلى الأسواق الخارجية".

وبشكل محدد، فإن اللجنة المكافحة، وبالعمل مع الشركاء، تهدف إلى تحقيق حزمة من الأهداف تتلخص بزيادة القدرة التنافسية للشركات العاملة في هذا القطاع – تكنولوجيا وخدمات، وفتح أسواق جديدة للشركات التكنولوجية والخدمية من خلال الشبيك بينها وبين الشركات العالمية لاسيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، وزيادة وتتوسيع الصادرات للوصول إلى نسبة 10-12% من الناتج المحلي في غضون 3 أعوام، والحد من البطالة بين خريجي الجامعات في التخصصات ذات العلاقة.

فمثلاً في قطاع تكنولوجيا البرمجيات وتصميم وفحص الرقائق الإلكترونية chip design، وحتى تتمكن فلسطين من أن تصبح قاعدة مُصدرة لهذه الخدمات التكنولوجية **وسوقاً جاذبة ومستدامة للشركات العالمية** لا بد من الوصول إلى عدد (15000-20000) مبرمج ومصمم ومطور ومدير تطوير، وشركات قوية إدارياً ومالياً، علماً أن العدد الحالي لا يتجاوز 3000 شخص. ولهذا فإن الوصول لهذه الأهداف يتطلب العمل مع كافة الشركات المحليين والدوليين، منهم اتحاد شركات تكنولوجيا المعلومات "بيتا PITA"، وشركات القطاع ذاته، والجامعات والبنوك الفلسطينية، وصناديق التنمية والتشغيل، وغيرها من الجهات المؤثرة في هذا القطاع.

إن من أهم التدخلات الموكلة لشركاء هذا العقد المهم إعداد وضمان تطبيق استراتيجية للنهوض بالقطاع التكنولوجي والخمي في فلسطين، وتقديم التدريب المتخصص في أدوات التكنولوجيا التطبيقية التي تضيف قيمة وتزيد من فرص تصدير الخدمات في مجالات البرمجة وتصميم الأزياء والحلول البيئية وخدمات الطاقة المتعددة الخ. وكذلك العمل مع الدوائر الحكومية الشريكة على تحديث منظومة البنية التحتية التكنولوجية الالازمة مثل خدمات الإنترنت السريع والخدمات الحكومية الذكية، والعمل مع مؤسسات التعليم والتعليم العالي لتقديم مدخلات لتحديث برامج التعليم العام والعالي لزيادة الإستجابة للتطورات العالمية ووظائف المستقبل. وتشمل أيضاً العمل مع الدوائر الحكومية لتحديث منظومة التشريعات المؤثرة في هذا القطاع مثل الملكية الفكرية، التمويل والشركات والتجارة، والضرائب، والقضاء وغيرها، وكذلك تشجيع إعداد سياسات وأدلة عمل ونظم الكترونية لإدارة عمليات الوزارات وتدريب كوادر الوزارات وتوثيق المخرجات بما يشمل إعداد تقارير حالات النجاح وكيفية الإستفادة منها في تحسين وتطوير الخطط المستقبلية في مجال هذا العقد.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحكومة قد بدأت فعلاً بتنفيذ أولى المبادرات نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال عدة مبادرات مثل البدء بتنفيذ آلية **للتلات سنوات القادمة لتدريب 5000 خريج/ة في تقنيات البرمجيات وإدارة صناعة البرمجيات**. وكذلك المبادرة الحكومية بإنشاء "بنك حكومي للتنمية" لتمكين الشباب الفلسطيني من إنشاء شركات ناشئة وتسويقيها عالمياً، وكذلك البدء بتقديم **الخدمات الحكومية الإلكترونية والذكية للمواطنين**، حيث بدأت الحكومة بمشروع **منظومة الدفع الإلكتروني** والذي سيمكن من تقديم كافة الخدمات للمواطنين والشركات بيسر وسهولة.

إن هذا الجهد الجماعي الذي تقوده الحكومة الحالية لتعزيز المنتج الفلسطيني بتوجيهات السيد الرئيس محمود عباس أبو مازن يحتاج إلى تمايز جهود جميع الجهات المؤثرة في هذا القطاع في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم وبشكل متواصل. فهو يشكل فرصة ذهبية لتحديد وثبتت هوية فلسطين التكنولوجية على المسرح العالمي، ليشكل رافعة للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط والطويل.